



كراس الشروط

المتعلق بتكليف محامي او شركة مهنية للمحاماة لنيابة
(الديوان الوطني للبريد)

لدى المحاكم وسائر الهيئات القضائية

لسنوات 2023-2024



مارس 2022

الفهرس

2	الفصل الأول : موضوع طلب العروض
2	الفصل 2 : شروط المشاركة
3	الفصل 3: كيفية المشاركة
4	الفصل 4: توزيع طلب العروض إلى حرص
5	الفصل 5: سحب ملف طلب العروض
5	الفصل 6: صلوحية العروض
5	الفصل 7: الإيضاحات وملحق ملف طلب العروض
5	الفصل 8: الضمانات المالية
6	الفصل 9: الطعن في كراس الشروط
7	الفصل 10: طريقة تقديم العروض
8	الفصل 11: الوثائق المكونة للعرض
8	الفصل 12: فتح العروض
10	الفصل 13: ضبط آجال وصيغ الرجوع في تقديم الترشحات من قبل المشاركين في الصفقة
10	الفصل 14: تقييم العروض
11	الفصل 14.1: منهجهية تقييم العروض و إسناد الأعداد المتعلقة باختيار محام غير متخصص
13	الفصل 14.2: منهجهية تقييم العروض و إسناد الأعداد المتعلقة باختيار محام متخصص
19	الفصل 14.2: منهجهية تقييم العروض و إسناد الأعداد المتعلقة باختيار محام لم تتجاوز مدة ترسيمه بالاستثناف الخمس سنوات
20	الفصل 15: تعين المحامي أو الشركة المهنية للمحاماة
20	الفصل 17: نشر نتائج الدعوة إلى المنافسة وإمضاء العقد
22	الملاحق



الفصل الأول : موضوع طلب العروض

يتمثل موضوع طلب العروض في اختيار (18) محام مباشر أو شركة مهنية للمحاماة، من بين المرسمين بجدول المحامين، لنيابة الديوان الوطني للبريد والقيام بجميع الإجراءات القانونية في حقه والدفاع عنه لدى المحاكم وسائر الهيئات القضائية وفق ما تقتضيه الأحكام التشريعية الجاري بها العمل.

ويبين عقد النيابة بدقة الحقوق والالتزامات المحمولة على الطرفين المتعاقدين.

الفصل 2 : شروط المشاركة

يمكن المشاركة في طلب العروض:

- للمحامين المرسمين بجدول المحامين لدى:

➢ الاستئناف أو/ و التعقيب في تاريخ صدور طلب العروض

➢ للشركات المهنية للمحاماة

لا تجوز مشاركة المحامين أو الذين تعرضوا للإيقاف عن المباشرة بمقتضى قرار تأديبي بات أو محلّي بالتنفيذ العاجل ما لم يتم إلغاؤه من قبل المحكمة المختصة خلال الثلاث سنوات التي سبقت التاريخ الأقصى لقبول العروض¹.

كما لا يمكن مشاركة المحامين الموجودين في إحدى حالات المنع المنصوص عليها بالتشريع والترتيب الجاري بها العمل أو تلك التي تنشأ بسبب تضارب المصالح المرتبطة بالعلاقة المباشرة بين المحامي ورئيس الهيكل العمومي أو بأحد أعضاء هياكل التسيير أو

¹ إن التثبت من الوضعية القانونية للمحامي أو الشركة المهنية للمحاماة لا يدخل ضمن مسؤوليات الهيكل العمومي (لجنة الفتح والفرز المحدثة للغرض)، وإنما يندرج ضمن صلاحيات اللجنة المختصة لمراقبة ومتابعة نياية المحامين بالهيئة العليا للطلب العمومي بالتنسيق مع الهيئة الوطنية أو رئيس الفرع الجهوي المختص، عند الاقتضاء، طبقاً لأحكام الفصل 16 من الأمر عدد 764 لسنة 2014 المؤرخ في 28 جانفي 2014 المتعلق بضبط شروط وإجراءات تكليف المحامين بنيابة هياكل العمومية لدى المحاكم والهيئات القضائية .



المداولة أو تلك التي يكون فيها المحامي أو أعضاء الشركة المهنية للمحامين قد قبل أي دعوى ضد جهة تعلم لديها أو أي مانع آخر على معنى الفصل 32 من مرسم المحاماة.

الفصل 3 : كيفية المشاركة

يمكن للمحامي المباشر المشاركة في طلب العروض منفردا.

الفصل 4 : توزيع طلب العروض إلى حرص

محل مخالصة المحامي	محل التدخل الجغرافي	الترسم بجدول المحامين	عدد المحامين	القسط
تونس الكبرى + سرطان	ولايات تونس الكبرى+ سرطان	محام لدى التعقب	1	1
		محام لدى الاستئناف لم تتجاوز مدة تسيمهه خمس سنوات	1	
نابل / إخوان	نابل / إلغوان	محام لدى الاستئناف (أكثر من 5 سنوات) أو محام لدى التعقب	1	2
كاف/إلاجة / جندوبة	كاف/ ساحة الحدودية	محام لدى الاستئناف (أكثر من 5 سنوات) أو محام لدى التعقب	2	3
سوسة/القر oran العنستير/المعهدية	سوسة/القرoran العنستير/المعهدية	محام لدى الاستئناف (أكثر من 5 سنوات)	3	4
		محام لدى التعقب	1	
		محام لدى التعقب	1	
صفاقس	صفاقس	محام لدى الاستئناف (أكثر من 5 سنوات) أو محام لدى التعقب	2	5
ڨاس/إمدادن/تطاوين	ڨاس/إمدادن/تطاوين	محام لدى الاستئناف (أكثر من 5 سنوات) أو محام لدى التعقب	2	6



توزد / قصي	توزد / قصي	محام لدى الاستئناف (أكثر من 5 سنوات) أو محام لدى التعيين	1	7
قصبة / القصرين / سيدى بوزيد	قصبة / القصرين / سيدى بوزيد	محام لدى الاستئناف (أكثر من 5 سنوات)	2	8
		محام لدى التعيين	1	

الفصل 5 : سحب ملف طلب العروض:

يرسل الهيكل العمومي نص إعلان طلب العروض مصحوبا بملف الدعوة إلى المنافسة إلى الهيئة الوطنية للمحامين 3 أيام على الأقل قبل تاريخ الإعلان عن طلب العروض بهدف نشره على موقع الهيئة (<https://avocat.org.tn>).

ويتولى المترشح تحويل كراس الشروط مجانا من موقع الواب الخاص بالصفقات العمومية (www.marchespublics.gov.tn) بعد أن يتم تعمير الاستماراة الإلكترونية الموجودة للفرض على الموقع المذكور . كما يمكن سحب كراس الشروط من موقع الهيئة الوطنية للمحامين أو موقع واب الديوان الوطني للبريد عند الاقتضاء . وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسحب كراس الشروط مباشرة من إدارة الشؤون القانونية والنزاعات الكائن مقرها بالمقر الاجتماعي للديوان الوطني للبريد نهج الهدى نويرة 1030 تونس (الطابق الخامس) بدون مقابل.

الفصل 6: صلوحية العروض

يصبح المشاركون ملزمين بعروضهم بمجرد تقديمها لمدة مائة وعشرون يوما (120 يوما) ابتداء من اليوم الموالي للتاريخ الأقصى المحدد لقبول العروض.

الفصل 7: التوضيحات وملحق ملف طلب العروض:



يمكن لكل مشارك أن يطلب كتابيا إيضاحات في أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ نشر الإعلان عن طلب العروض.

ويتم إعداد ملحق لملف طلب العروض، عند الاقتضاء، يتضمن الإجابات والتوضيحات المتصلة باللاحظات والاستفسارات التي يطلبها المترشحون، ويروجه إلى جميع ساحبي كراس الشروط في أجل لا يتجاوز خمسة (05) أيام قبل التاريخ الأقصى المحدد لقبول العروض وذلك عبر البريد الإلكتروني للمحامي أو للشركة المهنية للمحاماة المبين في الاستماراة الإلكترونية لسحب كراس الشروط المشار إليها بالفقرة الثانية من الفصل 4 من الأمر عدد 764 لسنة 2014 المؤرخ في 28 جانفي 2014 المتعلق بضبط شروط وإجراءات تكليف المحامين بنية الهيئات العمومية لدى المحاكم والهيئات القضائية.

يوجه الهيكل العمومي، عند الاقتضاء، المعطيات التكميلية إلى المترشحين الذين سحبوا كراس الشروط قصد مزيد توضيح ملف طلب العروض في أجل أدناه عشرة (10) أيام قبل انتهاء آخر أجل لتقديم العروض على الا تمس هذه المعطيات التكميلية بالخصوصيات والمعايير الفنية والجودية.

الفصل 8: الضمانات المالية :

يعفى المشاركون من تقديم الضمانات المالية التي تقضي بها الترتيب المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية.

الفصل 9: الطعن في كراس الشروط :

يمكن لكل مشارك محتمل اعتبار البنود المضمنة بكراسات الشروط مخالفة للأحكام الواردة بالأمر عدد 764 لسنة 2014 أن يتظلم لدى اللجنة المحدثة بالفصل 07 من نفس الأمر بتقديم مطلب في الغرض مرفقا بتفصير مفصل يبين فيه الامثلات ومدعما بالمؤيدات اللازمة في أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ الإعلان عن طلب العروض ويختص هذا الأجل إلى خمسة (5) أيام في الحالات التي يحددها أهل قبول العروض بعشرة (10) أيام.

تحيل اللجنة وب مجرد توصلها بالتلتمم نسخة من العريضة إلى الهيكل العمومي المعنى بطريقة تعطي تاريخا ثابتا.



يمكن للجنة قبل اتخاذ قرارها بشأن التظلم المعروض عليها أن تأذن بتعليق الإجراءات حتى البث نهائياً إذا كان المطلب قائماً على أسباب جدية في ظاهرها.

تتخذ لجنة مراقبة ومتابعة نيابة المحامين قرارها في أجل أقصاه عشرة (10) أيام عمل من تاريخ توصلها بإجابة الهيكل العمومي مرفقة بجميع الوثائق والإيضاحات المطلوبة وفي غياب ذلك يرفع قرار تعليق الإجراءات.

الفصل 10 : طريقة تقديم العروض

يتم تقديم العروض على مرحلة واحدة.

يُضمّن العرض الفني والوثائق الإدارية وجميع مؤيداتها المبيّنة بالفصل (11) من هذا الكتاب في ظرفين منفصلين ومحظمين يدرجان في ظرف ثالث خارجي يختم ويكتب عليه عبارة: لا يفتح طلب عروض عدد 03/إ.ش.ق.ن/2022 للمرة الثالثة متعلق بتكليف محامين لنهاية الديوان الوطني للبريد".

توجه الظروف المحتوية على العروض الفنية والوثائق الإدارية وجميع المؤيدات عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع أو تسلّم مباشرة إلى مكتب الضبط المركزي التابع للديوان الوطني للبريد مقابل وصل إيداع.

تسجل الظروف عند تسلّمها في مكتب الضبط المعين للغرض ثم وفي مرحلة ثانية تسجل في الدفتر الخاص بقبول العروض حسب تاريخ وصولها ويجب أن تبقى مختومة إلى موعد فتحها.

يفصّل آلياً:

- * كل عرض ورد بعد الأجل.
- * كل عرض لم يتضمّن وثيقة التعهد.

ولا يمكن للمشاركين الذين تم إقصاء عروضهم لأي سبب من الأسباب المطالبة بتعويض. يجب أن تحرر العروض بكمالها بالحبر بما في ذلك وثيقة التعهد طبقاً للنماذج الملحة بكراس الشروط.



الفصل 11: الوثائق المكونة للعرض:

يجب أن يحتوي الظرف المتضمن للعرض الوثائق التالية:

بيان الويدعة	العمليات المطلوبة
	الوثائق الإدارية
تعمير الملحق من 1 إلى 5 وختم وإمضاء المشارك على كل صفة مع بيان التاريخ.	
	الوثائق الفنية المعتمدة هي تقييم العروض.
تعمير الملحق من 6 إلى 11 للمضمونين بكراس الشروط وإمضاؤها وختمها في آخر الوثيقة مع بيان التاريخ وتقديم المؤيدات عند الإقضاء.	
إمضاء وختم مشروع عقد النيابة المزمع إبرامه بين المحامي من جهة، والديوان الوطني للبريد من جهة ثانية مع بيان التاريخ.	

ملاحظة: يمثل عدم تقديم الملحق رقم 1 عند فتح العروض موجب الإقصاء العرض غير أنه يمكن للجنة بالنسبة لبقية الوثائق الإدارية أن تطالب العارض (بن) المعنيين باستكمال وثائقهم في أجل معين. وتقصى العروض التي لم تستكمل ما طلب منها في الأجال المضبوطة.



الفصل 12: فتح الظروف:

تحدث لدى الهيكل العمومي لجنة خاصة بفتح وتقدير العروض يتم تعينها بمقرر من رئيس الهيكل العمومي قبل الإعلان عن طلب العروض.

وتعقد جلسة فتح العروض في التاريخ والمكان المحددين بنص إعلان الدعوة إلى المنافسة لفتح الظروف الخارجية والظروف المحتوية على الوثائق الإدارية والفنية.

وتكون جلسة فتح الظروف علنية إلا في الحالات الاستثنائية المبررة.

- لا يسمح للحاضرين المشاركين بالتدخل في سير أعمال اللجنة لأي سبب من الأسباب، كما لا يخول لهم طلب تمكينهم من تعديل عروضهم أو إدخال أي إضافات عليها.
- لا تفتح إلا العروض الواردة في الآجال القانونية المحددة لقبول العروض.

- يتم الشروع في عملية الفتح طبقاً للتسلسل الزمني لتاريخ قبول العروض وذلك بفتح الظرف الخارجي للعرض والتثبت من وجود كل الوثائق الإدارية المطلوبة.

- فتح الظرف المحتوى على العرض الفتى والاقتصار على التصريح بوجود الوثائق المطلوبة دون تعدادها.

الفصل 13 : ضبط آجال وصيغ الرجوع في تقديم الترشحات:

يمكن للمحامي الذي قدم ترشحه في طلب عروض أن يسحبه بطلب كتابي، مقابل وصل تسليم، يقدم مباشرة إلى الديوان الوطني للبريد أو عن طريق البريد مع الإعلام بالبلوغ في أجل أقصاه عشرة (10) يوماً من تاريخ آخر أجل لقبول العروض المعلن عليه من قبل الديوان الوطني للبريد وبانقضاء هذا الأجل، تؤخذ بعين الاعتبار عروضهم في أعمال التقييم، ويبقىوا ملزمين بها.

غير أنه لا يمكن سحب ذلك العرض بعد انقضاء الأجل المذكور إلا بمطلب معلم يقدمه المرتّش للجنة المختصة المنصوص عليها بالفصل 07 من الأمر 764 لسنة 2014 بهدف الموافقة عليه. وفي صورة تراجع المحامي أو شركة المحاماة أو المحامون المعهودون في



اطار اتفاق شراكة وبعد إتمام عملية الفتح، يحرم من المشاركة في طلبات العروض التي تتنظمها كل الهيأكل العمومية لمدة سنتين (02) تحسب، حسب الحالة، من تاريخ تراجعه الكتابي بعد الأجل المحدد لذلك في الفقرة الأولى من هذا الفصل أو من تاريخ عدم الرد من طرفه على إعلامه بقوله النهائي من قبل الهيكل العمومي الذي بقى دون رد لمدة تجاوزت عشرة (10) أيام عمل ما لم تنتهي مدة صلاحية عرضه.

الفصل 14: تقييم العروض

بعد فتح العروض من قبل اللجنة الخاصة المشار إليها بالفصل 12 من هذا الكراس،

تقضى اللجنة وجوباً :

- العروض التي لم تتضمن إحدى الملحق المستوجب تعميرها من قبل العارض بهدف اعتمادها للتقييم الغني.
- كل عرض تضمن تصريحات أو معلومات خاطئة أو وثائق ثبت أنها مزورة.
- العروض التي يتولى أحد المشاركين فيها تقديم أكثر من عرض واحد في نفس الصفقة سواء في إطار فردي أو مجمع.

يمكن، عند الاقتضاء، للجنة الخاصة بفتح الظروف وتقييمها أن تدعو كتابياً المشاركين الذين لم يقدموا المؤيدات المطلوبة في ملف طلب العروض إلى إتمام ملفاتهم في أجل لا يتتجاوز 07 أيام عمل من تاريخ جلسة فتح الظروف وذلك عن طريق البريد السريع أو بإيداعها مباشرة بمكتب ضبط الهيكل العمومي المعنى بطلب العروض حتى لا تقضى عروضهم بشرط احترام مبدأ المساواة بين المشاركين ولا يؤدي ذلك إلى تغيير في محتواها.

كما يمكن أن ترسل الوثائق عن طريق البريد الإلكتروني بالعنوان التالي:
hejer.jellibi@tnpost.tn
على أن تودع الأصول، لاحقاً، بمكتب الضبط او
إرسالها عن طريق البريد السريع. ويعتمد في هذه الحالة تاريخ الإرسال الإلكتروني.

ويخصوص المحامين الذين صدرت في شأنهم عقوبات تأديبية، فإن استبعادهم لا يتم إلا من قبل لجنة المراقبة والمتابعة المحدثة بمقتضى الأمر عدد 764 لسنة 2014 مؤرخ في 28



جاني 2014 يتعلق بضبط شروط وإجراءات تكليف المحامين بنيابة الهياكل العمومية لدى المحاكم ، بعد التثبت بدقة في وضعياتهم المهنية بالتمسق مع الهيئة الوطنية للمحامين تطبيقاً لمقتضيات الفصل 15 من الأمر عدد 764 لسنة 2014 مؤرخ في 28 جانفي 2014 . وتنوّل هذه اللجنة عملية تقييم العروض وترتيبها حسرياً وفقاً إحدى المنهجيات التالية:

1.14: منهجة تقييم العروض المتعلقة باختيار محام ذو تكوين عام:

أ-تعتمد المعايير الحصرية التالية في صورة رغبة الهيكل العمومي في اختيار محام ذو تكوين عام :

العدد الأقصى المسمى	معايير الفرز	العدد
60 نقطة	التجربة العامة للمحامي أو لأعضاء الشركة المهنية للمحامين المرسمين بالقسم المطلوب (استئناف و/أو تعقب)	1
30 نقطة	المؤهلات العلمية للمحامي و التكوين لاستكمال الخبرة	2
10 نقطة	تجربة المحامي في نيابة الهياكل العمومية لدى المحاكم خلال الثلاث سنوات الأخيرة	3
100 نقطة	المجموع العام	

ب- : إسناد الأعداد:

- التجربة العامة للمحامي أو لأعضاء الشركة المهنية للمحامين بالقسم

المطلوب (استئناف و/أو تعقب) (60 نقطة):

تند 10 نقطة بعنوان كل سنة ترسيم بالقسم المطلوب (تعقب و/أو استئناف).

في صورة التصريح صلب ملف الدعوة إلى المنافسة على فتح باب المشاركة للمرسمين في التعقب والاستئناف (أكثر من 5 سنوات) في ذات القسط أو نفس طلب العروض تحتسب الخبرة العامة للمحامي المعنى في القسم المرسم فيه مع وجوب التقيد بالسقوف العددية الأقصى المشار إليه في الجدول.

لإثبات التجربة العامة، يقدم المترشح شهادة ترسيم مسلمة من الهيئة تبين تاريخ ترسيمه في



القسم المعنى (استئناف أو تعقب)

- المؤهلات العلمية للمحامي والتكون لاستكمال الخبرة (30 نقطة):

شهادة الدكتوراه في القانون	شهادة دكتوراه مرحلة ثالثة أو شهادة الماجستير	الشهادة العلمية
10	5	العدد المسند

إضافة إلى الشهادات العلمية التي تحصل عليها المحامي تسد الأعداد بحسب عدد الدورات التكوينية التي تلقاها أو شارك فيها على النحو التالي:

- تسد بصفة آلية 05 نقاط لكل محام شارك فعلياً أو تابع بنجاح دورة تكوينية متخصصة في إطار دورات التكوين المستمر لاستكمال الخبرة المهنية التي تنظمها الهيئة الوطنية بالتنسيق مع المعهد الاعلى للمحامين ويبلغ سقف النقاط بهذا العنوان عشرة (10).

- تسد نقطة واحدة (01) لكل مشاركة ناجحة في دورة تكوينية قام بها محامي في إطار أنشطة الهيأكل الدولية للمحامين ويبلغ سقف النقاط بهذا العنوان خمسة نقاط (05).¹

¹ عندما يتعلق الأمر بتكليف محامي بقضايا في الخارج من قبل الهيأكل العمومية، يؤخذ، بالإضافة إلى ذلك، بعين الاعتبار ضمن هذا المعيار الغرضي دورات تكوينية قام بها محامي في إطار أنشطة الهيأكل الدولية للمحامين مدي إلعام المحامي المرتبط بلغة المحكمة المنشورة أمامها القضية أو اللغة المتفق عليها في العقد أو عند الاقضاء اللغة الإنجليزية. ويمكن، كذلك، الأخذ بعين الاعتبار إضافة إلى هذه المقاييس، النضوء المحامي أو شركة المحاماة في شبكة مهنية دولية لمكاتب محاماة من عدده.



لإثبات الشهائد العلمية والمشاركة في هذه الدورات، يقدم المحامي المترشح نسخة مطابقة للأصل من شهادة العلمية وكذلك شهادة المشاركة في الدورة المعنية.

- تجربة المحامي في نيابة الهيأكل العمومية لدى المحاكم خلال الثلاث

سنوات الأخيرة (10 نقاط)

- تستند بصفة آلية 05 نقاط لكل محام تقتضي إنيابته من قبل هيكل عمومي خلال الثلاث سنوات الأخيرة وبلغ سقف النقاط بهذا العنوان عشرة (10).

لإثبات هذه الإثباتات يقدم المحامي نسخاً من عقود الإنابات أو الاتفاقيات المبرمة مع الهيكل العمومي أو شهادة حسن إنتهاء مهمة تكليف ممضاة من قبل الهيكل العمومي.

لا تقبل إلا العروض المتحصلة على العدد الفني الأدنى 60 من 100 نقطة

2.14: منهجية تقييم العروض الخاصة باختيار محام لم تتجاوز مدة ترسيمه بالاستئناف

5 سنوات:

أ-في صورة رغبة الهيكل العمومي في تعيين أكثر من محام يجب عليه اختيار محام لم تتجاوز مدة ترسيمه بالاستئناف 5 سنوات وفقاً للمعايير الحصرية التالية

العدد الأقصى المستند	معايير الفرز	العدد
50 نقطة	التجربة العامة للمحامي (مرسم بالاستئناف لمدة أقل من 5 سنوات)	1
30 نقطة	المؤهلات العلمية للمحامي	2
20 نقطة	تجربة المحامي في نيابة الهيأكل العمومية أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخواص لدى المحاكم خلال الثلاث سنوات الأخيرة	3
100 نقطة		المجموع العام

ب- : إسناد الأعداد:

- التجربة العامة للمحامي (مرسم بالاستئناف لمدة أقل من 5 سنوات)



(50 نقطة):

تحذف 10 نقاط عنوان كل سنة ترسيم بقسم الاستئناف.

- المؤهلات العلمية للمحامي والتكوين لاستكمال الخبرة (30 نقطة):

شهادة الدكتوراه في القانون	شهادة دكتوراه مرحلة ثالثة أو شهادة الماجستير	الشهادة العلمية
10	5	العدد المستند

إضافة إلى الشهادات العلمية التي تحصل عليها المحامي تستند الأعداد بحسب عدد الدورات التكوينية التي تلقاها أو شارك فيها على النحو التالي:

- تستند بصفة آلية 05 نقاط لكل محام شارك فعلياً أو تابع بنجاح دورة تكوينية متخصصة في إطار دورات التكوين المستمر لاستكمال الخبرة المهنية التي تنظمها الهيئة الوطنية بالتنسيق مع المعهد الأعلى للمحامين ويبلغ سقف النقاط بهذا العنوان عشرة (10).

- تستند نقطة واحدة (01) لكل مشاركة ناجحة في دورة تكوينية قام بها محامي في إطار أنشطة الهيأكل الدولية للمحامين ويبلغ سقف النقاط بهذا العنوان خمسة نقاط ¹: (05)

¹ عندما يتعلق الأمر بتأليف محامي بقضائياً في الخارج من قبل الهيأكل العمومية، يوحد، بالإضافة إلى ذلك، بعين الاعتبار ضمن هذا المعيار الفرعي دورات تكوينية قام بها محامي في إطار أنشطة الهيأكل الدولية للمحامين مدى إلمام المحامي المتزوج بلغة المحكمة المنصورة أمامها القضية أو اللغة المنطق عليها في العد.



لإثبات الشهائد العلمية والمشاركة في هذه الدورات، يقدم المحامي المترشح نسخة مطابقة للأصل من الشهائد العلمية وكذلك شهائد المشاركة في الدورات المعنية.

- تجربة المحامي في نيابة الهيأكل العمومية أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخواص لدى المحاكم خلال الثلاث سنوات الأخيرة (20 نقطة)

تسند الأعداد بخصوص هذا المعيار حسب عدد الإنابات التي سبق للمحامي التعهد بها من 01 جانفي 2019 إلى تاريخ آخر أجل لتقديم العروض وذلك على النحو المبين في الجدول الموالي:

أكفر من 30 إنابة	ما بين 21 و 30 إنابة	ما بين 11 و 20 إنابة	ما بين 01 و 10 إنابات	العدد المستند بعنوان المراجع
20	15	10	05	

ج - صيغ تقديم العينات من المؤيدات:

تعتمد عينة الإنابات أو رسائل التكليف حسبما يراه المترشح المشارك في طلب العروض. وبصفة عامة يتولى المحامي أو شركة المحاماة تقديم كل وثيقة تثبت إنجاز العمل موضوع الإنابة ولا يدخل ضمن احتساب التجربة القضائية التي تم رفضها شكلا.

ويكون المحامي مدعو إلى جمعها وتخزينها حسب السنوات وحسب طبيعتها بطريقة تحفظ حماية المعطيات الشخصية والتر المهنـي في أقراص م מגـنة أو ليـزرـة أو كذلك في وسائل حفـظ الكـتروـنـيـة تـرـاعـيـ فـيـهاـ الصـمـانـاتـ الفـنـيـةـ لـاستـغـالـلـهاـ طـبـقـ مواـصـفـاتـ تـتـلـاءـمـ معـ التـجـهـيزـاتـ المستـعـملـةـ فـيـ المـجـالـ وـذـلـكـ لـتقـديـمـهاـ ضـمـنـ عـرـضـهـ.

4.13: سير أعمال لجنة الفتاح والتقييم:

تتم عملية التقييم وترتيب العروض من الناحية الفنية على النحو التالي:

- تتولى لجنة الفتاح والتقييم تقييم العروض وترتيبها على أساس المعطيات الممضـاةـ والمـبيـنةـ بـعـرـضـهـ وـبـقـيـةـ الـمـلاحـقـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ بـمـلـفـ طـلـبـ



العروض المدعومة بالمؤيدات وطبقاً للمعايير والمقاييس المعتمدة بكراس الشروط.

- تضمن اللجنة أعمالها بتقرير لتقدير العروض ممضي من قبل كافة أعضاءها بأسمائهم وصفتهم ومؤشر على كافة صفحاته.
- يتولى الهيكل العمومي بعد الانتهاء من هذه الأعمال توجيهه تقرير تقدير العروض (نسخة أصلية ورقية و 7 نسخ رقمية) إضافة إلى أصول العروض ويكون مصحوباً بمذكرة تقديمية لطلب العروض ممضاة من قبل رئيس الهيكل العمومي إلى اللجنة المختصة للمراقبة والمتابعة بالهيئة العليا للطلب العمومي في أجل أقصاه 20 يوماً من تاريخ فتح العروض لإجراء المراقبة اللازمة عليها.

ويمكن بالتوازي مع هذا إرسال الملف كاملاً على العنوان الإلكتروني

التالي haicop@pm.gov.tn

الفصل 15: تعين المحامي أو شركة محاماة:

تجري اللجنة المختصة للمتابعة والمراقبة المحدثة بالهيئة العليا للطلب العمومي طبقاً لأحكام الفصل 7 من الأمر عدد 764 لسنة 2014 والمؤرخ في 28 جانفي 2014 مراقبتها على شرعية إجراءات اللجوء إلى المنافسة وترتيب العروض ومصادقتها وشفافيتها. وتتأكد من الصبغة المقبولة لشروطها. وتثبت من مطابقة مقاييس التقييم المعتمدة من قبل الهيكل العمومي لمقتضيات كرام الشروط وتعيد النظر فيها، عند الاقتضاء.

وبعد الانتهاء من هذه الأعمال، توجه اللجنة المذكورة قرار تعين المحامي (ين) إلى الهيكل العمومي المعني لتنفيذها.

الفصل 16: نشر نتائج الدعوة إلى المنافسة وإمضاء العقد:

ينشر الهيكل العمومي وجوباً نتائج الدعوة إلى المنافسة باسم المتحصل على عقد الإئارة على لوحة إعلانات موجهة للعموم وعلى موقع الواب الخاص به عند الاقتضاء. ويوجه هذا



الإعلان إلى الهيئة الوطنية للمحامين ويتم إعلام بقية المشاركين الذين لم يتم تعيينهم بهذه النتائج بكل وسيلة مادية أو لامادية بطريقة تعطي تاريخا ثابتا.

يمكن الطعن في قرار الإسناد الصادر عن اللجنة المختصة لمتابعة والمراقبة المحدثة بالهيئة العليا للطلب العمومي طبقا لأحكام الفصل 7 من الأمر عدد 764 لسنة 2014 والمؤرخ في 28 جانفي 2014 لدى المحكمة المختصة.

يجب على المحامي إمضاء العقد المحرر باللغة العربية طبق النموذج المصاحب لهذا. ويمكن إضافة بنود يرى الطرفين أهميتها وضرورة توضيحها وذلك حسب مقتضيات وواقع نشاط الهيكل العمومي دون تغيير البنود الجوهرية للعقد والمساس بالاعتراض.

وعلى إثر المصادقة على العقد وإمضائه، يتولى صاحب العقد اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لضمان انطلاق المهمة بمجرد تسلم الإذن بذلك.

إلا أنه، في صورة نكول المحامي أو شركة المحاماة التي وقع اختيارها نهائيا للإنابة يحرم من المشاركة في عقود الإنابات التي تتضمها كل الهيئات العمومية لمدة سنتين (02) تحتسب من تاريخ إعلامه بقبوله النهائي الذي يقي دون رد لمدة تجاوزت عشرة (10) أيام عمل.

وفي هذه الحالة يقدم المشتري العمومي تقريرا خاصا في الغرض إلى اللجنة المختصة لمتابعة ومراقبة نيابة المحامين يتضمن مقترح حرمان المحامي أو شركة المحاماة من المشاركة في طلبات العروض. وتتخذ اللجنة قرارها في هذا الشأن وتعلم الهيئة الوطنية للمحامين بذلك.

يتولى الديوان الوطني للبريد إمضاء عقد النيابة وذلك في أجل سبعة أيام من تاريخ تبليغ قرار اللجنة ويعين عليه موافاة اللجنة ببطاقة إسناد عقد النيابة تتضمن البيانات والمعطيات المنصوص بالعقد.



الملحق

ملحق عدد 1 : وثيقة التعهد

ملحق عدد 2: بطاقة إرشادات عامة حول المشارك

ملحق عدد 3: تصریح على الشرف بعدم التأثير في مختلف إجراءات التعیین ومراحل إنجاز المهمة

ملحق عدد 4: تصریح على الشرف بعدم مباشرة العمل لدى (الهيكل العمومي) صاحب طلب العروض

ملحق عدد 5: تصریح على الشرف بعدم الوجود في إحدى الحالات الإقصائية المنصوص عليها بالفصل 4 من كراس الشروط

ملحق عدد 6: تصریح على الشرف بصحبة البيانات والمراجع العامة و/ أو الخصوصية المذكورة في العرض

ملحق عدد 7: التزام المحامي (المنفرد) أو المحامين المباشرين (في صورة تجمع)
أو أعضاء الشركة المهنية للمحاماة بنية الهيكل العمومي لدى المحاكم وسائر الهيئات القضائية
والتحكيمية والإدارية والتعديلية

ملحق عدد 8: التجربة العامة للمحامي المباشر أو المحامين المباشرين (في حالة مجمع) أو للمحامين
المتّبعين للشركة المهنية للمحاماة (من تاريخ الترسيم إلى تاريخ فتح العروض)

ملحق عدد 9: (يتعلق فقط باختيار محام أو أعضاء الشركة المهنية للمحامين في الاختصاص المطلوب)
قائمة المراجع المهنية لتجربة الخصوصية للمحامي المباشر أو المحامين المباشرين (في حالة مجمع)
أو للمحامين المتّبعين للشركة المهنية للمحاماة خلال الخمس سنوات الأخيرة (من 1 جانفي.....إلى
تاريخ فتح العروض)

ملحق عدد 9 مكرر: (يتعلق فقط باختيار محام لم تتجاوز مدة ترسيمه بالاستثناف 5 سنوات)
قائمة المراجع المهنية لتجربة المحامي في نية الهيكل العمومية أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنوين
الخواص لدى المحاكم خلال الثلاث سنوات الأخيرة (من 1 جانفي.....إلى تاريخ فتح العروض)

ملحق عدد 10: الشهائد العلمية وقائمة الدورات التكوينية المتخصصة لاستكمال الخبرة والدراسات
والمقالات والبحوث المتخصصة.

ملحق عدد 11: قائمة تجربة المحامي في نية الهيكل العمومية لدى المحاكم خلال الثلاث سنوات
الأخيرة (بالنسبة للمحامين ذو تكوين عام وتكوين متخصص)

ملحق عدد 13: عقد التبادل المبرم بين المحامي المباشر أو مجمع المحامين المباشرين أو الشركة المهنية
لل浣اما ، والهيكل عمومي .



وثيقة التعهد

(..... عدد القسط)

- إني المعهدي أسلفه (الاسم واللقب والصفة)¹
- المتصرف باسم ولحساب
- المنخرط بصدوق الحبطة و القاعد تحت عدد لسنة
- المعين محل مخابرته (ذكر العنوان بالكامل)
- بصفتي :
وبعد الاطلاع على جميع الوثائق الآتى ذكرها² والمكونة لملف طلب العروض المتعلق ببيانية المحامي (بحده الهيكل العمومي) :
(1) ملف طلب العروض .
(2) وثيقة التعهد التي تمثل وثيقة الالتزام .
(3) عقد النيابة .

وبعد أن قررت على مسؤوليتي طبيعة وشروط الخدمات المزمع انجازها .

أتعهد وألتزم بما يلي :

- (1) قبول المهمة المسندة لي دون تحفظ .
(2) إنجاز الخدمات القانونية المطلوبة وفقا للشروط المبينة بالوثائق المذكورة أعلاه ، مقابل الأجرة المحددة طبق بنود العقد .
(3) تسليم التقارير الخاصة بالإثباتات لدى المحاكم موضوع الصفة خلال مدة قدرها 15 يوما من تاريخ الإعلام به وفقا لما ينص عليه العقد .
(4) الإبقاء على شروط هذا التعهد مدة (120) يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل محدد لقبول العروض .
(6) أشهد أني لست (أو أن الشركة التي أمتلكها ليست) في حالة تضارب مصالح أو أي حجر قانوني . وفي صورة ثبوت خلاف ذلك ، فإنه يتم فسخ العقد بصفة آلية وأنتحمل مسؤوليتي القانونية المترتبة عن ذلك .



يندفع اليك العومي المبالغ المستوجبة بموجب عقد الصفة وتحويلها إلى الحساب المفتوح بالبنك أو
البريد: تحت
عدد: (ذكر الهوية البنكية أو البريدية)

حرر ب في

(امضاء وختم المشارك)

(يكتب المشارك بخط اليد عبارة " صالح للمشاركة في طلب العروض")



ملحق عدد 2

بطاقة إرشادات عامة حول المشارك

الاسم واللقب أو اسم شركة المحاماة
تاريخ الترسيم في قسم الاستئناف : / /
تاريخ الترسيم في قسم التعقيب : / /
عنوان المقر
عنوان موقع الواب إذا كان للمحامي موقع واب وفقا لإجراءات القانونية
الهاتف
العنوان الإلكتروني للمحامي أو شركة المحاماة
رقم المعرف الجبائي
.....

الشخص والصفة(.....)	المفوض لإمضاء وثائق العرض(الاسم واللقب)
------------------------------	---

..... في حزب

(إمضاء وختم المشارك)



تصريح على الشرف بعدم التأثير
في مختلف إجراءات التعيين ومراحل إنجاز المهمة

أني الممضى أسفه (الاسم واللقب).
ممثل الشركة المهنية للمحامين
 المسجل بالهيئة الوطنية تحت عدد
 المعين محل مخابرته بـ (العنوان الكامل)
 المسماى فيما يلى "المشارك"
 أصرح على شرفي بعدم قيامي والتزم بعدم القيام مباشرة أو بواسطة الغير بتقديم وعود أو
 عطايا أو هداياقصد التأثير في مختلف إجراءات إسناد الصفة لفائدة.

حرر بـ _____ في _____

(إمضاء وتحم المشارك)



تصريح على الشرف بعدم مباشرة العمل لدى (الديوان الوطني للبريد)
صاحب طلب العروض

أني الممضى أسفه (الاسم واللقب)

ممثل الشركة المهنية للمحامين

المسجل بالهيئة الوطنية تحت عدد

المعين محل مخابرته بـ (العنوان الكامل)

المسمى فيما يلي "المشارك"

أصرح على شرفى أني لم أكن أعمل ضمن أعوان أو إطارات (الديوان الوطنى للبريد)
أو مضت عن انقطاعى عن العمل بها مدة خمس سنوات على الأقل.

(وفي صورة القيام بإعلام الهيكل طبق أحكام الأمر عدد 1875 لسنة 1998، فترفق نسخة
من مكتوب الإعلام مؤشر عليه من قبل الهيكل يوضح بدقة تاريخ ذلك أو الإدلاء بعلامة
البلوغ عند الاقضاء).

حرر بـ في

(إمضاء وحده المشارك)



تصريح على الشرف بعدم الوجود في إحدى
الحالات الإقصائية المنصوص عليها بالفصل 2 من كراس الشروط

أني الممضى أسفلاه (الاسم واللقب)

ممثل الشركة المهنية للمحامين

المسجل بالهيئة الوطنية تحت عدد

المعن محل مخابرته بـ (العنوان الكامل)

المسمى فيما يلى "المشارك"

أصرّح على شرفى أني وكافة أعضاء الفريق المتتدخل من المحامين المفترحين، عند
الإقصاء، لا يوجد في إحدى حالات المنع المنصوص عليها بالمرسوم المنظم لمهنة
المحاماة.

كما أصرّح أنتا لا يوجد في إحدى الحالات المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل
الثاني من كراس شروط طلب العروض.

حرر بـ في

(إسماء وختم المشارك)



تصريح على الشرف بصحة البيانات
المذكورة في العرض

أني الممضى أسفه (الاسم واللقب)

ممثل الشركة المهنية للمحامين

المسجل بالهيئة الوطنية تحت عدد

المعين محل مخابرته بـ (العنوان الكامل)

المسمن فيما يلى "المشارك"

أصرح على الشرف بصحة البيانات التي قدمتها في هذا العرض بما في ذلك التجربة العامة
و/ أو الخصوصية.

وأتحمل مسؤوليتي القانونية في صورة ثبوت خلاف ذلك أو تبعاً لعدم تقديمى للجنة المكلفة
بالفرز لما يثبتها من وثائق بعد طلبها منى لمدة تتجاوز عشرة أيام.

حرر بـ _____ في _____

(إمضاء وتحمّل المشارك)



التزام المحامي (المنفرد)

أو أعضاء الشركة المهنية للمحاماة بنيةة الديوان الوطني للبريد
لدى المحاكم وسائر الهيئات القضائية

أقر الممضى أسلفه (الاسم واللقب) **إني الممضى أسلفه (الاسم واللقب)**
 بأن الفريق المتدخل، عند الإقتضاء، والمنكرون من السيدات والساسة الآتى ذكرهم يتلزم التزام بإنجاز
المهمة كما أقر بصحة كافة المعلومات الواردة بهذا العرض:

حرر بـ فـ

(إضاء، وفتحه المشارك)



ملحق عدد 8

التجربة العامة للمحامي المباشر أو للمحامين المنتسبين للشركة المهنية للمحاماة
 (من تاريخ الترسيم إلى تاريخ فتح العروض)

الاسم واللقب
رقم التسجيل بالهيئة الوطنية للمحامين و تاريخه
* تاريخ الترسيم بقسم الاستئناف (..... / /) *
* تاريخ الترسيم بقسم التعقيب (..... / /) *
محل المخابرة

* نسخة من شهادة الترسيم تعطي تاريخا ثابتا للترسم.

حرر بـ في

(إمضاء و ختم المختار)



ملحق عدد 9 مكرر (يتعلق فقط باختيار محام لم تتجاوز مدة ترسيمه بالإستئناف 5 سنوات)

**قائمة المراجع المبينة لتجربة المحامي في نيابة الهياكل العمومية أو الأشخاص الطبيعيين
أو المعنويين الخواص لدى المحاكم خلال الثلاث سنوات الأخيرة (من 1 جانفي 2019 إلى**

(.....)

العنوان البريدي	العنوان	المحكمة	موجوب الزيارة	المدة المحددة للهيئة	نوع بحثية وانتهاء
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
11					
12					

..... في حزّر بـ

(إمضاء وتحمه المختار)

- يمكن نسخ المدخل لإضافة المراجع والجداول المترافق التفصيis عليها بالعربي.



ملحق عدد 10 الشهائد العلمية وقائمة الدورات التكوينية المتخصصة لاستكمال الخبرة و الدراسات والمقالات والبحوث المتخصصة.

السنة	الشهادة / الدورة / المقال العلمي	ر.ع
الشهائد العلمية		
		1
		2
		3
الدورات التكوينية للمحامين في إطار انشطة الهيئات الدولية		
		1
		2
		3
		4
الدورات التكوينية و شهائد استكمال الخبرة المسلمة من قبل الهيئة الوطنية بالتنسيق مع المعهد الأعلى للمحامين		
		1
		2
		3
الدراسات والمقالات والبحوث المتخصصة: (ذكر العدد المطلوب أو المشابه)		
		1
		2
		3
		4

حرر ب..... في

(امضاء وتحميم المفدوحة)

يقدم المحامي المرشح نسخة مطابقة للأصل من الشهادة المعنية.

يقدم المحامي المرشح نسخة من كل دراسة أو مقال أو بحث مع ذكر عنوان المجلة العلمية وسنة النشر.



ملحق عدد 11 (يتعلق باختيار محامي ذو تكوين عام)

**قائمة تجربة المحامي في نيابة الهيأكل العمومية لدى المحاكم خلال
الثلاث سنوات الأخيرة**

الناتج المعقّلة أو نتائج الأعمال المنجزة	تاريخ انجاز هذه الأعمال	ميدان النزاع	الهيكل العمومي أو الشركة الناشطة في القطاع العام التي قام المحامي أو شركة المحاماة بنيابتها
	سنة
	سنة
	سنة

إمضاء وخطه المترافق

..... في

يقدم المحامي نسخا من عقود الإثباتات أو الاتفاقيات المبرمة مع الهيكل العمومي أو شهادة حسن إنتهاء مهمة تكليف
ممضاه من قبل الهيكل العمومي.



عقد النيابة المبرم بين الديوان الوطني للبريد والمحامي المباشر أو الشركة المهنية للمحاماة

بين المعتبرين أسفله:

1/ الديوان الوطني للبريد مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية مرسم بالسجل الوطني للمؤسسات تحت المعرف الوحيد رقم 0513287H مقره الاجتماعي كان بنهج الهادي نويرة 1030 تونس ممثل في شخص رئيسه مديره العام والمسمي فيما يلي "البريد التونسي"

من جهة

2/ والأستاذ.....صاحب بطاقةتعريف وطنية رقمالصادرة بتونس، محل مخابرته الكائن ب.....المرسم بعامة المحامين تحت عدد.....معرفه الجبائي عدد..... بتاريخ.....

3/ أو الشركة المهنية للمحاماة.....ممثلة في شخص الأستاذ.....صاحب بطاقةتعريف وطنية رقمالصادرة بتونس في.....المرسمبعامة المحامين تحت عدد.....معرفه الجبائي عدد..... بتاريخ..... والمسمى فيما يلي "المحامي"

من جهة أخرى

الفصل الأول: تعريف المهمة:

تتمثل مهمة المحامي المباشر أو الشركة المهنية للمحاماة طبق هذا العقد في نيابة الديوان الوطني للبريد والقيام بجميع الإجراءات القانونية في حقه والدفاع عنه لدى المحاكم وسائر الهيئات القضائية سواء في تونس أو كذلك خارجها عند الاقتضاء.

الفصل 2 : التشريع والترتيب المطبقة بالعقد:

تخضع هذه الصفة للتشريع والترتيب الجاري بها العمل. كما يخضع المحامي أو الشركة المهنية للمحاماة إلى التشريع الساري المفعول في الميدان الجبائي والضمان الاجتماعي.

الفصل 3 : الأتعاب :

تضبط أتعاب المحامية بخصوص المهام المشار إليها بالفصل الأول أعلاه بصفة جملية جزافية طبق أحكام القرار المشترك الصادر عن وزير العدل والوزير المكلف بالتجارة والتي تشمل معاليم نشر القضايا والمصاريف المكتوبة ومعاليم الطوابع الجبائية، دون تلك المتعلقة باستخراج الأحكام. باتفاق الطرفين، يتم تجميع عدد ثلاثة (03) قضايا كحد أقصى وتعتبر أتعاب قضية واحدة في صورة توفر الشروط التالية:



- القضايا في نفس الطور والتي تعد مرتبطة ببعضها بالنظر إلى وحدة الموضوع أو السبب أو المادة.
 - القضايا أو الأذون على العرائض بالنظر إلى طبيعتها من حيث تشابهها أو تداولها أو سهولة معالجتها نظراً لاستقرار فقه القضاء بشأنها.
- تضييق صيغ وآجال خلاص أتعاب المحامي بالنسبة للقضايا الخاضعة لآلية التجمع صلب محضر اتفاق خاص يحرر ويمضى بين الطرفين.

يمكن للديوان الوطني للبريد إذا ما ثبت له أن المحامي قد بذل العناية الازمة وحقق نتائج إيجابية بالنظر إلى القضية المتعهد بها ودرجة تشعبها، أن يSEND له منحة تكميلية تقدير من قبله وإمضاء ملحق في الغرض بين الطرفين وذلك بعد استكمال جميع أطوار التقاضي. يتم عرض مشروع الملحق مسبقاً على اللجنة المختصة للمتابعة والمراقبة المحدثة بالهيئة العليا للطلب العمومي للمصادقة على أن تدخل هذه المنحة ضمن المقدار المحدد للمحامي.

الفصل 4: عقد تأمين المسؤولية المدنية والمهنية للمحامي:

يعين على المحامي صاحب عقد الإنابة تقديم عقد تأمين عن المسؤولية المدنية والمهنية، ساري المفعول في تاريخ إبرام العقد وقبل الشروع في أي قضية.

كما يجب على المحامي أو شركة المحاماة صاحب العقد، تجديد عقد التأمين سنوياً إلى حين الإعلام بالحكم المتعلق بأخر قضية متعهد بها وانقضاء كامل مدة العقد بما في ذلك السنة الرابعة والتي تمت إضافتها بمقتضى ملحق في الغرض عند الاقضاء.

ويسري عقد التأمين إلى حين انقضاء أسبوعين بداية من يوم الإعلام بالحكم لأخر قضية تعهد بها المحامي أو شركة المحاماة.

ويصبح عقد التأمين لاغياً بانقضاء أسبوعين بداية من يوم الإعلام بالحكم المتعلق بأخر قضية يتعهد بها المحامي أو شركة المحاماة المعنى.

وإذا تم إعلام شركة التأمين المعنية من قبل الديوان الوطني للبريد قبل انقضاء الأجل المذكور أعلاه وذلك بمقتضى رسالة معللة ومضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ أو بآية وسيلة أخرى تعطي تاريخاً ثابتاً لهذا الإعلام، بأن المحامي لم يف بالتزاماته التعاقدية، يتم الاعتراض على إنقضاء عقد التأمين. وفي هذه الحالة، لا يصبح عقد التأمين لاغياً إلا بشهادة في الغرض يسلمها الديوان الوطني للبريد.

الفصل 5 : الالتزامات الموضوعة على كاهل الديوان الوطني للبريد:

- أ- يتلزم الديوان الوطني للبريد بتوفير الظروف الملائمة لإنجاز المحامي لمهنته. ولهذا الغرض، يتولى بصفة خاصة توفير كل أصول مؤيدات القضايا التي يطلب من المحامي رفعها تضمن مع رسالة التكليف مقابل وصول تسلّم ممضي من المحامي. كما يضمن الملف وجوباً بمذكرة توضيحية تلخص معطيات الملف وطلبات الديوان الوطني للبريد.
- ب- تمكين المحامي من المعطيات المطلوبة سواء من طرفه أو من طرف المحكمة أو الهيئة وذلك في أجل لا يقل عن أسبوع قبل موعد الجلسة، أو الاجتماع.



تـ. عدم نشر أو توزيع تقارير المحامي والمؤيدات التي قدمها في إطار نيابة الهيكل العمومي.
ثـ. لا يمكن للديوان الوطني للبريد كشف المعطيات المالية والمؤيدات العلمية المتعلقة بالمحامي المتعاقد معه طبق أحكام الفقرة الأولى من الفصل 14 من الأمر عدد 764 لسنة 2014 المؤرخ في 28 جانفي 2014 المتعلق بضبط شروط وإجراءات تكليف المحامين بنيابة الهيكل العمومية لدى المحاكم والهيئات القضائية والإدارية والعسكرية والتعديلية والتحكيمية.

الفصل 6 : الالتزامات الموضوعة على كاهل المحامي:

يلتزم المحامي بما يلي:

- قبول رسالة التكليف والقيام بجميع الإجراءات القانونية المستوجبة وفي صورة الرفض غير المبرر يعتبر ذلك نكولا موجبا لفسخ عقد النيابة ولحرمانه من المشاركة في عقود الإنابات التي تتضمها كل الهيكل العمومية لمدة سنتين (02) تحسب من تاريخ رفضه بقبوله المهمة الذي يقي دون رد لمدة تجاوزت عشرة (10) أيام عمل.

وفي هذه الحالة يقدم المشتري العمومي تقريرا في الغرض إلى اللجنة المختصة لمتابعة ومراقبة نيابة المحامين يتضمن مقترن حرمان المحامي من المشاركة في طلبات العروض. وتتخذ اللجنة قرارها في هذا الشأن وتعلم الهيئة الوطنية للمحامين بذلك.

- بذل العناية الالزامية للدفاع عن مصالح الديوان الوطني للبريد عند نيابته له أمام المحاكم أو الهيئات القضائية.

- حضور كل الجلسات بنفسه أو بواسطة مساعديه، عند الاقتضاء، وإعلام الديوان الوطني للبريد كتابيا بمالها في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ انعقادها أو الإعلان عنها من الجهة المتعقدة.

- حضور الاجتماعات المختصة للنظر في المسائل المتعلقة بنزاعات الديوان الوطني للبريد أو بدراسة الملفات التي وقع تكليفه بها قصد إبداء رأيه فيها أو إحاطة الديوان فيها.

ولهذا الغرض، يتولى الديوان الوطني للبريد دعوة المحامي كتابيا سواء عن طريق الفاكس أو البريد الإلكتروني لحضور هذه الاجتماعات وذلك قبل انعقادها وفي حيز زمني معقول.

- تمكين الديوان الوطني للبريد، مقابل وصل تسلم، من مشروع العريضة قبل إمضانها حتى تبدي رأيها فيها. وفي صورة عدم إبداء الديوان الوطني للبريد بملحوظات حولها في أجل أقصاه أربعة أيام عمل من تاريخ تسلمهما من قبله، فيعد ذلك موافقة ضمنية منه على محتواها وإن للمحامي بمواصلة الإجراءات التي يقتضيها القانون.



- ارجاع جميع الملفات والوثائق والمؤيدات المتعلقة بالقضايا الخاصة بالديوان الوطني للبريد والتي بحوزته وذلك عند انتهاء المدة التعاقدية و في أجل أقصاه خمسة عشرة (15) يوما من طلبها كتابيا من قبل البريد التونسي وذلك مقابل وصل استلام
- تسليم التقارير الخاصة بالإثباتات لدى المحاكم موضوع الصفة خلال مدة قدرها 15 يوما من تاريخ توصله بالإعلام وفقا لما تم التنصيص عليه بوثيقة التعهد.

الفصل 7 : طرق خلاص صاحب العقد:

يتم خلاص المحامي بواسطة تحويل إلى حسابه الجاري البريد أو البنكى المفتوح لدى فرع تحت عدد (الهوية البريدية أو البنكية

RIB/RIP

الفصل 8 : شروط الخلاص

1.8 دفع قسط أول على الحساب:
تسند نسبة 10% من أتعاب القضية المتعهد بها بعنوان قسط أول على الحساب. ولا يجوز للهيكل العمومي صرف هذا القسط لفائدة المحامي إلا في صورة تقديم ذلك الأخير طلبا كتابيا صريحا للتمتع به.

2.8 -تقديم مذكرة الاتعاب:

يتم خلاص المحامي بناء على موافقته للبريد التونسي بمذكرة خلاص أتعاب تستجيب للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل تتضمن التنصيص على رقم معرفه الجبائي ورقم معرف حسابه الجاري البريدي أو البنكى ورقم مرجع ملف القضية مرفوقة بمذكرة ممضة ومحفوظة من طرف المحامي تتضمن التنصيص على منطوق الحكم.

3.8 -تسديد المستحقات:

- يتلزم المحامي بمجرد دخول هذا العقد حيز التنفيذ- بتمكين البريد التونسي من نسخ سارية المفعول من شهادة في خلاص معاليم الضمان الاجتماعي للمحامي وخلافه معاليم انخراطه في صندوق الحبيطة والتقادم للمحامين وما يفيد سلامه وضعيته الجبائية و قيامه بتأمين مسؤوليته المدنية لاعتماد تلك الوثائق عند خلاص المحامي في أتعابه.
هذا، ويلتزم المحامي بتحيين تلك الوثائق والعقود بصفة دورية وتمكين البريد التونسي من نسخ محينة وسارية المفعول منها.

- مع مراعاة مقتضيات الفقرة 2 من الفصل 3 من هذا العقد، يتولى البريد التونسي إصدار الأمر بصرف المبالغ الراجعة للمحامي وذلك في أجل خمس وأربعون (45) يوما من تاريخ استلام مذكرة الاتعاب مستوفية الشروط مرفوقة بمنطوق الحكم.
وفي خلاف ذلك يتمتع صاحب العقد بقوانص تأخير تحسب ابتداء من اليوم الذي يلى انتهاء الأجل المذكورة أعلاه،



تحمل على البريد التونسي أجرة عدول التنفيذ وكذلك أجرة عدول الإشهاد والخبراء العدليين ومصاريف الترسيم بإدارة الملكية العقارية.

كما يتحمل البريد التونسي مصاريف التنقل المتعلقة بالإثباتات خارج مجال منطقة تونس الكبرى أو خارج مراكز الولايات التي حيث عيّنت محل مخابرتهم عندما تتجاوز مسافة التنقل التي يقطعها المحامي أو أعضاء شركة المحاماة لهذا الغرض 30 كلم في حدود حالات التنقل الفعلية والتثبتة للمحامي، شخصياً، أو لأعضاء شركة المحاماة المتعهددين بملف الإنابة وذلك طبقاً للتعرية المنصوص عليها بالقرار المشترك بين وزير العدل والوزير المكلف بالتجارة المؤرخ في 22 أفريل 2016.

وإذا ما اقتضت ضرورة الملف التنقل للخارج، يتكلّم البريد التونسي بتحمّل مصاريف التنقل والإقامة حصرياً في حدود أيام المهمة دون سواها بما في ذلك يومي الذهاب والرجوع.

وفي كل الحالات، يجب أن تكون النفقات التقديرية المتعلقة بالنقل والإقامة في الخارج موضوع مشروع ملحق يعرض وجوباً وبصفة مسبقة على أنظار اللجنة المحدثة بالفصل 07 من الأمر عدد 764 وذلك بصرف النظر عن الفصل عدد 03 من هذا العقد المتعلق بالأتعاب.

إلا أنه وفي صورة تسبيقه المصاريف من قبل المحامي أو شركة المحاماة، يتولى البريد التونسي خلاصها على أساس فواتير مثبتة لهذه الأعمال مسلمة من المعينين القائمين بالأعمال موضوع الاسترجاع وذلك إنما التثبت من القيام بالمهمة على أساس قاعدة العمل المنجز.

الفصل 9 : مدة العقد :

تضبط مدة العقد بثلاثة سنوات تبدأ من وتنتهي في وفي صورة وجود قضايا جارية في تاريخ إنتهاء مدة العقد ولم يتّسّع تعين محامي أو شركة مهنية للمحاماة من قبل اللجنة المختصة للمتابعة والمراقبة المحدثة بالهيئة العليا للطلب العمومي فإن المحامي المتعاقد معه يلتزم في هذه الحالة بمواصلة هذه القضايا وفق الشروط المنصوص عليها بهذا العقد وذلك إلى حين انتهاء طورها الجاري، دون سواه والتصرّف بالحكم.

الفصل 10 : تنفيذ العقد :

يجب على المحامي أن يلتزم بتنفيذ مقتضيات العقد بنفسه ولا يمكن بأي حال من الأحوال للهيكل العمومي تغيير المحامي إلا في الصورة المنصوص عليها بالفصل 11 أو حدوث أمر طارئ أو قوة قاهرة حالت دون قيام المحامي بتنفيذ التزاماته.

و في هذه الصورة يجب على المحامي إعلام الهيكل العمومي بذلك كتابياً ولا يمكنه مناولة النّيابة إلى أي محام آخر.

بخلاف الحالات المنصوص عليها بالفصل 11 أو صورة الأمر طارئ أو القوة القاهرة، وفي حال تخلي المحامي عن تنفيذ العقد، يتخذ البريد التونسي الإجراءات المستوجبة بهدف تعين محام آخر ضمناً لاستمرارية سير المرفق العام عوضاً عن المحامي المتخلّي عن المهمة



ونذلك وفق آلية التفاوض المباشر تطبيقاً لمقتضيات الفصل 5 من الأمر 764 لسنة 2014. ولا يحول تعين محامي جديد دون قيام البريد التونسي بتطبيق مقتضيات المطأة الأولى من الفصل السادس لهذا العقد المتعلقة بالنكول.

الفصل 11: فسخ العقد:

مع مراعاة مقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 10، يفسخ هذا العقد، ألياً في الحالات التالية:

- وفاة المحامي أو إحالته على عدم المباشرة أو حل الشركة المهنية للمحاماة.
- عدم إيفاء المحامي بالتزاماته التعاقدية. وفي هذه الصورة يوجه له البريد التونسي تنبئها بواسطة رسالة مضمونة الوصول يدعوه فيها إلى القيام بالتزاماته في أجل محدد لا يقل عن عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ تبلغ التنبيه. وبانقضاء هذا الأجل، يمكن للبريد التونسي فسخ العقد وتطبيق المطأة الأولى من الفصل السادس لهذا العقد المتعلقة بالنكول.
- إذا ثبت لدى البريد التونسي إخلال صاحب العقد بالتزامه وإهار حق البريد التونسي في التقاضي أو ثبت قيامه مباشرة أو بواسطة الغير بتقديم وعود أو عطايا أو هدايا قصد التأثير في مختلف إجراءات إبرام العقد واجازه.

و في الحالتين الأخيرتين يتلزم المحامي بإرجاع جميع الوثائق والمؤيدات التي يحوزها في أجل أقصاه خمسة عشرة يوماً من طلبها كتابياً من قبل البريد التونسي.

الفصل 13: في صورة قرار البريد التونسي تغيير صاحب العقد دون وجود مبررات قانونية أو واقعية ثابتة لذلك ، في قضية لا زالت جارية، ففي هذه الحالة، تصرف له وجبوا أتعابه كاملة عن الطور الذي توجد فيه القضية تحسب طبق أحكام الفصل الثالث من هذه الاتفاقية وذلك عملاً بأحكام الفصل 40 من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المؤرخ في 20 أوت 2011 والمتعلق بتنظيم مهنة المحاماة.

الفصل 14: الحفاظ على السرية

يكensi كامل العقد صبغة السرية من حيث شروط التنفيذ ويُخضع الطرفان لكل الالتزامات العامة المتعلقة بالمحافظة على السرية.

الفصل 15: النزاهة

يخضع كل المتدخلين في تنفيذ هذا العقد مهما كانت صفتهم للأحكام التشريعية والتربيية المتعلقة بمقاومة الفساد وتضارب المصالح.

الفصل 16 : فض النزاعات:

في حالة نشوب خلاف في تأويل أحكام هذا العقد، يعمل الطرفان على حله بالتراضي وبالطرق الصالحة. ولهذا الغرض يتولى البريد التونسي مكاتب اللجنة المختصة بمقتضى الفصل (7) من الأمر عدد 764 لسنة 2014 المؤرخ في 28 جانفي 2014 المتعلق بضبط شروط وإجراءات تكليف



المحامين بنيابة الهياكل العمومية لدى المحاكم والهيئات القضائية والإدارية والعسكرية والتعديلية والتحكيمية دون سواها لاقتراح تسوية صلحية أو تقديم مقترن آخر لفض الخلاف.

وفي هذه الحالة تتم دعوة ممثل الهيئة الوطنية للمحامين لحضور الجلسة لفض النزاع المعروض عليها بالحسنى.

وبانقضاء أجل شهر من تاريخ توصل اللجنة بمكتوب البريد التونسي دون التمكن من فصل الخلاف وديا، فيمكن للطرف الأخر مواصلة الإجراءات القانونية التي يراها للدفاع عن حقوقه لدى المحكمة المختصة.

الفصل 17 : مصاريف التسجيل :

تحمل مصاريف تسجيل هذا العقد على المحامي الذي يتلزم بإرجاع 4 نظائر أصلية للبريد التونسي.

الفصل 18: صحة العقد:

لا يكون هذا العقد نافذ المفعول إلا بعد إمضائه من قبل الرئيس المدير العام للديوان الوطني للبريد.

الفصل 19: محل المخابرة:

عن كل طرف محل مخابرته في عنوانه المذكور أعلاه. غير أنه يمكن لأحد الطرفين تغيير ذلك بمقتضى رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ للطرف الآخر أو كذلك عن طريق إعلام بواسطة عدل التنفيذ.

..... في عدد 07 نظائر به في

الإمضاءات

المحامي

الديوان الوطني للبريد

الرئيس المدير العام

